

بيان صحفي  
١٥ يناير ٢٠١٥

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٥ يناير ٢٠١٥ تخفيض كل من سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٥٠ نقطة مئوية لكل منهم ليصبح عند مستوى ٨,٧٥% و ٩,٧٥% و ٩,٢٥% على التوالي ، وكذا تخفيض سعر الائتمان والخصم بواقع ٥٠ نقطة مئوية ليصبح عند مستوى ٩,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين انخفاضاً شهرياً قدره ١,٥٣% و ٠,٠٧% خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٤ على الترتيب. وقد سجل المعدل السنوي للتضخم العام ٩,٠٩% خلال شهر نوفمبر ثم ١٠,١٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ نتيجة تأثير فترة الأساس من العام الماضي. وقد جاءت التطورات الشهرية على خلفية الانخفاض الموسمي في أسعار الخضروات والفاكهة وكذا انخفاض اسعار السلع الغذائية الأخرى مدعوماً بانخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية. من ناحية أخرى، سجل التضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي معدلاً شهرياً قدره ٠,٣٠% في ديسمبر ٢٠١٤ مقابل معدل سالب قدره ٠,١٥% في نوفمبر. واستمر المعدل السنوي للتضخم الأساسي في الانخفاض ليسجل ٧,٦٩% في ديسمبر ٢٠١٤ بعد ٧,٨١% في نوفمبر. وتجدر الإشارة الى أن انخفاض الأسعار العالمية للبتروال أدى الى انخفاض توقعات الأسعار العالمية للمواد الغذائية ، وهو ما سيؤدي الى الاستمرار في الحد من المخاطر الصعودية للتضخم.

وقد حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ٦,٨٠% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤/٢٠١٣، وهو أعلى معدل نمو سنوي منذ الربع الرابع من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويأتي ذلك بعد أن سجل معدل نمو قدره ٢,٢٠% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤. إن التوسع في النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ جاء على خلفية ارتفاع معدلات النمو في قطاع الصناعة بالإضافة الى ارتفاع معدلات النمو في قطاع السياحة بعد فترة انكماش ، ويأتي ذلك على الرغم من استمرار الانخفاض في قطاع الاستخراجات. وتجدر الإشارة الى أن تأثير فترة الأساس قد ساهم نسبياً في ارتفاع معدل نمو الناتج خلال الربع المشار اليه. وفي ذات الوقت شهد قطاع الاستثمار تحسناً ملحوظاً للربع الثالث على التوالي. وبنظرة مستقبلية، فعلى الرغم من الاستثمارات الموجهة الى المشروعات المحلية الكبرى مثل مشروع تنمية قناة السويس من المتوقع أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي ، إلا أن زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قد تأتي على خلفية المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي والتي مازالت مستمرة في ظل التحديات التي تواجه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة.

في ضوء التطورات العالمية الأخيرة، وإعادة تقييم المخاطر المحيطة بالتضخم والنمو الإقتصادي ، فقد قررت لجنة السياسة النقدية تخفيض معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط  
وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية  
ت: ٢٧٧٠١٣١٥  
بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg